

الحياة على حافة الهاوية

إسرائيل وقطاع غزة

اللواء (المتقاعد) شلومو 'سامي' ترجمان، جيش الدفاع الإسرائيلي

تُعطي أحداث "مسيرة العودة" ورعب الطائرات الورقية في الأسابيع الأخيرة تذكرة قاتمة حول الواقع المعقد والمتفجر في قطاع غزة. فالمحاولة السادسة للمصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" التي توسطتها مصر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فشلت فشلاً ذريعاً. وفي المستقبل القريب، سوف يتعين علينا أن نتعايش مع واقع سيطرة "حماس" على قطاع غزة. غير أن "حماس" عاجزة عن تلبية الاحتياجات الملحة لنحو مليوني شخص، و"السلطة الفلسطينية" غير راغبة في التعامل مع المشاكل المدنية دون أن يشمل ذلك سيطرتها الأمنية الكاملة.

ولطالما كانت غزة مثلاً صارخاً ليأس السكان ومصدراً لانعدام الأمن على الحدود الجنوبية لإسرائيل. وفي هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة الظروف التي تجعل معضلة غزة صعبةً للغاية بالنسبة لإسرائيل وتقدم أربعة خيارات سياسية ممكنة. ويسعى النموذجان الأولان إلى تغيير الواقع، في حين يهدف النموذجان الثانيان إلى احتواء الواقع على أفضل وجه ممكن:

- إنهاء حكم "حماس" عن طريق التدخل العسكري.
- إنهاء حكم "حماس" عن طريق تشجيع اندلاع أزمة داخلية.
- استخدام التنمية الاقتصادية لإدارة الصراع.
- الحفاظ على الوضع القائم.

وتختتم هذه الدراسة بالتوصية بالخيار الأكثر جدوى لتقليل المخاطر التي تهدد إسرائيل مع تحسين الوضع في غزة.

قطاع غزة

منذ إنشاء الجيب الفلسطيني تحت سيطرة الحكومة المصرية حول مدينة غزة عام ١٩٤٨، أصبحت غزة محط التركيز في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الشديد التآزم ومصدراً لعدم الاستقرار العسكري. وكانت المدن الساحلية العربية غزة، وخان يونس ورفح، مراكز محورية للاجئين الفلسطينيين الذين فروا من المعارك في جنوب ووسط إسرائيل، ولا سيما من السهل الساحلي. وقد أنشئ قطاع غزة كما نعرفه اليوم في وقت كان قد انضم فيه إلى السكان الأصليين البالغ عددهم ٧٠ ألف نسمة عدداً مضاعفاً تقريباً من اللاجئين الذين لم يكن لديهم أي أساس اقتصادي ولا روابط اجتماعية أو سياسية. وقد قام الاحتلال العسكري المصري لغزة، وخاصة في خمسينيات القرن الماضي، باستغلال هذه الفرصة لتحويل غزة إلى منصة إرهابية فعالة ضد إسرائيل. وقد سمح الموقع الجغرافي لغزة بالتسلل بشكل سهل وملامح إلى قلب إسرائيل لأغراض إجرامية وإرهابية. ومن الناحية الاستراتيجية، عكست غزة تهديداً أمنياً محتملاً لإسرائيل من خلال جعلها منصة انطلاق للجيش المصري - أكبر جيش عربي في المنطقة - على بعد لا يزيد عن ٦٠ كيلومتراً من تل أبيب. إذاً، غزة ليست مشكلة جديدة لإسرائيل. ففي الواقع، كانت تعتبر تحدياً لا يمكن التغلب عليه حتى بعد "حرب الأيام الستة" في عام ١٩٦٧، حيث اعتُبر الاستيلاء على غزة من قبل "جيش الدفاع الإسرائيلي" ضرورياً لإزالة تهديد الجيش المصري من حدود البلاد.

وقد حكمت مصر قطاع غزة حتى عام ١٩٦٧، ومع ذلك لم تقم بضم أراضيه أو تحاول حل مشاكله. وفي اتفاق السلام الذي وُقِع بين إسرائيل ومصر، أصر الرئيس السادات على عدم تحمل مسؤولية غزة، مما أدّى فعلياً إلى تقسيم مدينة رفح إلى قسمين. وبالمثل، خلال خطة فك الارتباط لعام ٢٠٠٥، كان من الضروري جداً بالنسبة إلى مصر أن تظل غزة "مرتبطة" ومعتمدةً على إسرائيل بدلاً من مصر.

واليوم، بعد مرور سبعين عاماً على إنشائها، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي القضايا التي تجعل من غزة قنبلةً موقوتة؟ تندرج الأسباب تقريباً ضمن فئتين رئيسيتين هما: المجال الاجتماعي-الاقتصادي، والمجال السياسي.

العوامل الاجتماعية-الاقتصادية

إنّ قطاع غزة عبارة عن جيب صغير يبلغ طوله ٤٠ كيلومتراً وعرضه يتراوح ما بين ٥ و ١٢ كيلومتراً. ويسكنه ما يقرب من مليوني شخص في رقعة أرض تبلغ مساحتها ٣٦٥ كلم^٢، ينحدر نصفهم تقريباً من اللاجئين خلال عامي ١٩٤٨-١٩٤٩. وتواصل "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" ("الأونروا") منح حقوق اللاجئين لأبناء الجيل الثالث والرابع، وهي سياسة لا تُطبّق على أي شعب آخر في العالم. ورغم أن ذلك يمنح غزة رفاهية كبيرة في مجالي الرعاية والتعليم، إلا أنه يؤدي إلى استمرار سيناريو الضحية وثقافة الاعتماد على المعونات الاقتصادية الخارجية التي منعت تاريخياً إعادة تأهيل اللاجئين وإنشاء اقتصاد محلي قادر على الاستمرار.

وتعاني غزّة من الفقر المدقع وهي مكتظة بالسكان؛ ومع ذلك يبلغ النمو السكاني في القطاع حوالي ٣,٣٪ سنوياً، أكثر من نصفهم دون سن الثلاثين. وبالمعدل الحالي، سيزداد عدد سكان غزة بنحو ٢٥٪ - أي حوالي ٥٠٠ ألف شخص - في العقد القادم. وقد أدى النمو السكاني السريع على مر السنين إلى تحويل غزة إلى منطقة كثيفة العمران على حساب القطاع الزراعي. وبينما كانت الزراعة تشكل مصدر رزق تقليدي لسكان غزة سابقاً، فقد أصبحت اليوم قطاعاً أخذاً في الانكماش، وبات نقص الغذاء يؤثر على أكثر من نصف السكان.

ولطالما اعتمدت غزة على استيراد رأس المال وتصدير العمالة، وعلى البنية التحتية الخارجية مثل الموانئ البحرية والمطارات. ومع معدل بطالة يبلغ نحو ٤٥٪ (أكثر من ٦٠٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاماً) وما يترتب عليه من انخفاض في القوة الشرائية، فإن الاقتصاد أصبح في حالة من الشلل. علاوةً على ذلك، مع زيادة الكثافة السكانية، انهارت البنية التحتية مثل محطات الصرف الصحي ومحطات المياه، وتقلصت مصادر المياه، مما أدى إلى إفراط في ضخ المياه الجوفية الساحلية المشتركة، الأمر الذي زاد من ملوحتها وجعلها في النهاية غير صالحة للشرب. فضلاً عن ذلك، أدى تسرب مياه البحر إلى الخزانات المستنفدة إلى زيادة ملوحة المياه الجوفية، الملوثة أصلاً بمياه الصرف الصحي. ويبدو أن كل أزمة تتسبب في حدوث أزمة أخرى.

ولا شك في أن غزة هي مشكلة متعددة الأبعاد. فمع الحصول على ساعات قليلة فقط من الكهرباء يومياً، وانخفاض "النتائج المحلي الإجمالي" إلى أقل من ألف دولار في العام (مقارنةً بنمو معتدل يبلغ ٢٢٦٧ دولار للفرد في "منطقة يهودا والسامرة" - وهو المصطلح الرسمي الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية للإشارة إلى المنطقة الجغرافية التي تشمل الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية) والافتقار إلى عشرات الآلاف من الوحدات السكنية، يبدو أنه لا توجد منطقة ليست على شفا الهاوية. وتُعد سياسة "حماس" المسؤولة الأساسية عن هذا الوضع، وقد اتبنت أنها وصفة لليأس والفقر.

العوامل السياسية الحالية

في العقد الذي تلى إبرام "اتفاقات أوسلو"، اعتمدت إسرائيل استراتيجيتين متميزتين لمواجهة موجات الإرهاب الفلسطيني. ففي عام ٢٠٠٢، اضطرت إسرائيل إلى استعادة المدن الفلسطينية في "منطقة يهودا والسامرة" من أجل اجتثاث البنى التحتية الإرهابية وتفكيكها، وإبقاء وجودها على الأرض حتى بعد عودة المنطقة إلى سيطرة "السلطة الفلسطينية". ولكن في غزة، اتبعت إسرائيل نهجاً مختلفاً، وقررت في عام ٢٠٠٥ التخلي عن القطاع عسكرياً واقتصادياً وقانونياً عن طريق سحب جميع المواطنين الإسرائيليين وفصل القطاع وراء سياج أمني قوي. وبدءاً من هذه المرحلة، توقفت حركة العمال من غزة إلى إسرائيل تماماً، وخلال فترة قصيرة، توقفت أيضاً عمليات التشغيل في المناطق الصناعية على طول الحدود.

وفي أقل من عامين، قامت "حماس" - التي ترى غزة كمئبر للاستيلاء على مناطق "السلطة الفلسطينية" وإسرائيل ككل - بطرد "السلطة الفلسطينية" بالقوة. وكانت هذه المرة الأولى التي يسيطر فيها نظام فلسطيني مستقل بالكامل على أراضي فلسطينية في مناورة اعتبرتها إسرائيل ومصر و"السلطة الفلسطينية" على أنها تشكل تهديداً كبيراً لأمنها.

وكما هو الحال في الأنظمة المتطرفة الأخرى، فإن الضائقة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها السكان لم تمنع "حماس" من استغلال جميع الموارد المتاحة لبناء قوتها العسكرية. ولكن الفريد من نوعه في غزة هو أنّ الاحتياجات الحيوية للسكان يتم توفيرها بشكل أساسي من قبل أولئك الذين تعتبرهم "حماس" أعداءها. وتأتي جميع البضائع التي تدخل غزة من معابر إسرائيل الحدودية، وإلى حد أقل بكثير، من الحدود مع مصر. أمّا نظام توليد الطاقة المحلية، الذي يعمل على البنزين الإسرائيلي، فلا يوفر الكهرباء بصورة كافية للقطاع، ويجب دعمه بالمزيد من الكهرباء من إسرائيل ومصر.

ويعتمد اقتصاد غزة بشكل كبير على المساعدات الإنسانية التي تقدمها "الأونروا". بالإضافة إلى ذلك، يشكّل اعتماد الاقتصاد على الرواتب التي ترسلها "السلطة الفلسطينية" إلى موظفيها في القطاع مشكلة كبيرة، كما تواصل "السلطة الفلسطينية" دفع فاتورة الكهرباء. وبالتالي، عندما اشتبكت إسرائيل مع "حماس" في المعارك الصيفية المريرة عام ٢٠١٤، عبرت الشاحنات المحملة بالبضائع من إسرائيل إلى داخل غزة، وتدفقت الكهرباء من إسرائيل إلى غزة، ودفعت "السلطة الفلسطينية" رواتب موظفي الخدمة المدنية في غزة، مما عمل على تغذية اقتصاد يدعم استمرار الدمار والتخريب في المناطق التي تسيطر عليها "السلطة الفلسطينية" في "منطقة يهودا والسامرة".

وقد حاولت "السلطة الفلسطينية" وحركة "حماس" تسوية الأوضاع والمصالحة ست مرات خلال السنوات الاثني عشر الماضية: فقد وقّع الطرفان على كل من "وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاء الوطني" في أيار/مايو ٢٠٠٦ (أساس) و"وثيقة الوفاق

الوطني)، و"وثيقة مكة" في آب/أغسطس ٢٠٠٧، و"إعلان صنعاء" في آذار/مارس ٢٠٠٨، و"اتفاقية القاهرة" في نيسان/أبريل ٢٠١١، و"اتفاق المصالحة" في نيسان/أبريل ٢٠١٤ و"اتفاق المصالحة" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وليس من باب الصدفة أن جميع هذه المحاولات قد باءت بالفشل. فالصراع بين "حماس" و"فتح"/"السلطة الفلسطينية" يعود إلى المنافسة القائمة منذ فترة طويلة على الهيمنة الوطنية الفلسطينية. وهناك فجوة أيديولوجية عميقة بين الفصيلين، فضلاً عن الكراهية النابعة من الانقلاب في غزة عام ٢٠٠٧ حيث قتلت "حماس" بوحشية أكثر من ٢٠٠ من مسؤولي "السلطة الفلسطينية" والمدنيين.

باختصار، إن نظام "حماس" نظامٌ معادٍ ويشكّل خطراً على كافة البلدان المجاورة، إلا أنه يعتمد كلياً على الدعم العملي الذي يوفره أعداؤه. وبدورها تضطر إسرائيل ومصر و"السلطة الفلسطينية" إلى الاختيار بين توفير الدعم المادي والعملي لعدو مُعلن أو توجيه ضربة مهلكة إلى عدد كبير من السكان.

ومنذ إنشاء غزة كجيب بين إسرائيل ومصر، واجهت المدينة مستقبلاً قاتماً. بيد، أدت سيطرة "حماس" على غزة إلى تحويلها منصة للإرهاب والتخريب الإقليمي. إن دعم اقتصاد غزة يكثف هذه التهديدات ويعرّض استقرار "السلطة الفلسطينية" في "منطقة يهودا والسامرة" للخطر من خلال إضفاء الشرعية على نموذج "حماس" للحكم الإسلامي. ومن ناحية أخرى، إن غياب التحسن في اقتصاد غزة يعني أن الضغوط الاقتصادية ستسهم في اندلاع أعمال عنف جديدة، كما حدث في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، ومرة أخرى في عام ٢٠١٤. لذلك، قد يكون من مصلحة إسرائيل والبلدان المجاورة الأخرى أن تصمد "حماس" ولكن دون أن تزدهر.

التصدي للتحدي

خلال صيف عام ٢٠٠٥، قامت الحكومة الإسرائيلية بإجلاء ٨٦٠٠ مستوطن إسرائيلي بالقوة، كان معظمهم يقيم في جيوب معزولة في قلب قطاع غزة، وبالتالي حوّلت القطاع إلى أول أرض فلسطينية كبيرة تخلو من الوجود الإسرائيلي المدني والعسكري. وفي ضوء استراتيجية فك الارتباط والانفصال عن غزة، تشمل المصالح الإسرائيلية ما يلي:

- الحفاظ على نمط حياة طبيعي لسكان إسرائيل
- الحد من تعزيز القدرات العسكرية في غزة
- إعادة تأهيل غزة لمنع حدوث أزمة إنسانية
- تعزيز سلطة مركزية مسؤولة عن قطاع غزة دون قدرة عسكرية ملحوظة
- الحفاظ على الحرية العسكرية لإسرائيل في العمل وشرعية أعمالها المتعلقة بغزة
- الحد من تأثير العناصر المتطرفة الإيرانية والإسلام المتطرف
- الحفاظ على العلاقات مع مصر لضمان استمرار القاهرة في الوفاء بالتزاماتها تجاه إسرائيل في سياق الأمن والاستقرار في قطاع غزة

وبعد تحديد مصالح إسرائيل والظروف اللازمة التي تملّي عليها حيّز المناورة في التعامل مع قطاع غزة، ستحلل الأقسام التالية خيارات السياسة المذكورة أعلاه من أجل زيادة المصالح الأمنية الإسرائيلية إلى أقصى حد ممكن:

- إنهاء حكم "حماس" عن طريق التدخل العسكري.
- إنهاء حكم "حماس" عن طريق تشجيع حدوث أزمة داخلية.
- استخدام التنمية الاقتصادية لإدارة الصراع.
- الحفاظ على الوضع القائم.

النموذج الأول: إنهاء حكم "حماس" عن طريق التدخل العسكري

هناك عوامل عديدة قد تدفع إسرائيل إلى الرد عسكرياً، من بينها الشلل السياسي، والأزمة الإنسانية في غزة، والتهديد العسكري لاستقرار إسرائيل أو "السلطة الفلسطينية"، ومحاولة "حماس" السيطرة على "السلطة الفلسطينية" أو الشروع في عملية ضد إسرائيل.

وحتى لو افترضنا بنفاؤل أن شن عملية عسكرية إسرائيلية في غزة قد يستمر بدون تعقيدات كبيرة مثل اندلاع حرب إقليمية على الجبهتين اللبنانية أو السورية، فليسؤال هو كيف يمكن لمثل هذه الخطوة أن تخدم المصالح الإسرائيلية؟

الميزات:

المساهمة المباشرة في أمن إسرائيل. إن شن عملية عسكرية، على الرغم من احتمال وقوع عدد كبير من الضحايا، يمكن أن يقلل إلى حد كبير من القدرات العسكرية لحركة "حماس".

المرونة الاستراتيجية. بعد القيام بمثل هذه العملية، بإمكان إسرائيل أن تختار السيطرة على غزة نفسها أو السماح لـ"السلطة الفلسطينية" بالعودة إلى القطاع. وستتمكن إسرائيل من فرض ثمن سياسي مناسب مقابل إعادة غزة إلى سيطرة "السلطة الفلسطينية" كتعويض عن تكلفة التدخل العسكري.

إعادة بناء غزة وتخفيف الضغط الاقتصادي. من خلال سيطرتها الكاملة على غزة، بإمكان إسرائيل أن تحدد ترتيباتها الأمنية الخاصة بها - دون أن تأخذ "حماس" الموارد من السكان. وحيث توقف النمو الاقتصادي عن دعم القوة العسكرية لـ "حماس"، يمكن لبرنامج الانتعاش أن يشمل استيراد وتصدير البضائع، وإصدار تصاريح لسكان غزة للعمل في إسرائيل، وتجديد المناطق الصناعية في غزة.

التأثير الإقليمي. إن إبعاد جماعة "الإخوان المسلمين" (وفرعها المحلي "حماس") عن غزة سينقل رسالة مشجعة إلى دول الشرق الأوسط المعتدلة بأنه لا يوجد أي حق في العيش تحت حكم إسلامي متطرف.

تعزيز استقرار "السلطة الفلسطينية". إن إبعاد "حماس" عن السلطة سيقبل إلى حد كبير من التهديد الذي تشكله الحركة على "السلطة الفلسطينية"، التي تستمر في خسارة شعبيتها بين الفلسطينيين أنفسهم.

الردع. سيؤدي التحرك العسكري الواسع والحاسم إلى تعزيز الردع الإسرائيلي فيما يتعلق بمنظمات أخرى في المنطقة.

المخاطر والسلبيات:

على غرار أي حرب كبيرة، ستكون العملية العسكرية محفوفة بالمخاطر والشكوك الاستراتيجية. **المضاعفات المرتبطة بالعملية.** تنضح غزة بالتهديدات العسكرية، وقد يكون القيام بعملية [عسكرية] في غزة أمراً طويلاً ومعقداً. ومن الناحية الاستراتيجية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار بشكل خطير في "منطقة يهودا والسامرة"، فضلاً عن إمكانية نشوب حرب ضد "حزب الله" والقوات الإيرانية على الحدود اللبنانية والسورية. إن السعي للتوصل إلى حل عسكري قد يقود إسرائيل إلى وضع أمني أكثر خطورة، إلى جانب تهديد حقيقي لشرعية "السلطة الفلسطينية" في "منطقة يهودا والسامرة" وحرب خطيرة في الشمال.

المسؤولية المباشرة عن غزة. قد تجد إسرائيل نفسها في وضع لا ترغب فيه "السلطة الفلسطينية" في تولي المسؤولية العسكرية أو السياسية في غزة. وبما أنه لم يكن لدى إسرائيل سيطرة مدنية مباشرة على الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين لمدة ٢٥ عاماً، فإن السيطرة على ١,٩ مليون شخص من سكان غزة اللبائسين من شأنها أن تعرض الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي إلى خسائر كارثية. ويمكن لخيار الخروج دون بديل حكومي أن يتجنب هذه التكاليف، لكنه سيؤدي أيضاً إلى [إحداث أعمال] فوضى في غزة. وفي الواقع، في ظل غياب سلطة مركزية تتمتع حتى بقدر ضئيل من المسؤولية، فإن الحكم في غزة سوف يتدهور بلا شك ليصبح خلايا إرهابية صغيرة فوضوية بدون منطوق محدد.

تحويل غزة إلى عبء سياسي على المفاوضات المستقبلية. حالما يتم إنجاز هدف القضاء على البنية التحتية للإرهاب، ستريد إسرائيل مغادرة قطاع غزة ونقل السيطرة عليها إلى "السلطة الفلسطينية". وبما أن جميع الجهات الفاعلة الإقليمية تدرك أن السيطرة على قطاع غزة تشكل عبئاً هائلاً، فقد تنشأ حالة سياسية تقوم فيها دول المنطقة و"السلطة الفلسطينية" بـ"ابتزاز" إسرائيل لقبول سيطرة فلسطينية متجددة على القطاع. بعبارة أخرى، قد تجد إسرائيل نفسها تجدد العملية السياسية مع "السلطة الفلسطينية" من موقف تفاوضي أكثر ضعفاً، على الرغم من الثمن الباهظ الذي تم تكبده في الخسائر البشرية بهدف إلحاق الهزيمة بأخطر عدو لـ"السلطة الفلسطينية".

الثمن السياسي لعكس المسار الاستراتيجي. على مدار ثلاثة عقود، كان الاتجاه السياسي لإسرائيل في المنطقة واضحاً - حتى لو كان متعثراً واتسم بالتردد. فقد سعت إسرائيل جاهدة للتوصل إلى اتفاقات مع الدول المجاورة لها والحد من سيطرتها على المناطق التي تتمتع بأغلبية عربية واضحة. لذلك، فإن عملية الإطاحة بـ"حماس" عن طريق استخدام القوة العسكرية تشكل تنافساً حاداً وواضحاً وعبئاً لهذه السياسة، التي يمكن أن يكون لها تداعيات دولية خطيرة على إسرائيل أو حتى قد تهدد اتفاقات السلام القائمة.

الخلاصة

إن احتمالية حدوث واحد أو أكثر من هذه المخاطر الأربعة عالية جداً. وإذا تحولت المخاطر إلى واقع، فإن المزايا المرتبطة بالتحرك العسكري لا تكاد تذكر. لذا فإن دافع إسرائيل لحل مشكلة غزة بالقوة العسكرية ضئيل للغاية. وليس من قبيل الصدفة أنه على الرغم من القيام بثلاث عمليات عسكرية واسعة النطاق خلال السنوات السبع الأولى من حكم "حماس" في غزة، التي أدارها وقادها رئيسان للوزراء (إيهود أولمرت، بنيامين نتنياهو)، ووزيران للدفاع (إيهود باراك، موشيه يعلون)، ورئيسان لأركان الجيش (غايي أشكنازي، بيني غانتز)، وثلاثة قادة لـ "المنطقة الجنوبية" (يوسف غالانت، نال روسو، ومؤلف هذا البحث)، إلا أنه لم يوص أحد حتى الآن باستيلاء عسكري على غزة.

النموذج الثاني: إنهاء حكم "حماس" عن طريق تشجيع حدوث أزمة داخلية

تسيطر "حماس" على قطاع غزة منذ ١١ عاماً، تدهورت خلالها الظروف المعيشية للمدنيين إلى حدٍ كبيرٍ. لكن بالرغم من هذه الضائقة الاقتصادية، تمكنت "حماس" من السيطرة على القطاع دون مواجهة تحديات محلية كبيرة. فالجمهور [في غزة] يراعي "حماس"، خوفاً من استخدامها للقوة ضد السكان في المقام الأول، ونجاحها في تصوير نفسها ليس كسبب لمشاكل غزة، بل حلاً لها. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن معظم السكان هم من الشباب ويعتريهم الإحباط. فهناك نسبة كبيرة نسبياً من ذوي مستويات الدراسة العالية، ومع ذلك يجدون صعوبةً في تأمين فرص عمل تتناسب مع مستوى دراستهم. فمع الإحساس بأنهم محاصرون ومن دون مستقبل، قد يصبحون أرضاً خصبةً لصراع عنيف ضد حكم "حماس".

وكما نوقش في الخيار الأول، قد ترى إسرائيل في إنهاء حكم "حماس" الطريقة العملية الوحيدة لكسر شلل سياسة غزة، والتهديد العسكري المتواصل، والأزمة الإنسانية المستمرة. لكن بدلاً من التدخل العسكري، يمكن لإسرائيل أن تحاول تفويض النظام من خلال تشجيع مقاومة داخلية ورعاية سرية لعناصر السلطة البديلة التي تهدد استقراره.

الميزات:

إلحاق الهزيمة بالتهديد الرئيسي المحقق بإسرائيل و"السلطة الفلسطينية". تُعتبر "حماس" الحركة العسكرية الفلسطينية الوحيدة التي تهدد حقاً أمن المواطنين الإسرائيليين، ولكنها أيضاً البديل السياسي والأيدولوجي الوحيد لحركة "فتح" التي تسيطر على "السلطة الفلسطينية". لذلك فإن زوالها من خلال انتفاضة فلسطينية داخلية سيشكل انفراج أمني هائل لإسرائيل و"السلطة الفلسطينية" على حد سواء.

تجنب الحرب. قد تقوم القوات الفلسطينية الداخلية في غزة بالإطاحة بـ"حماس"، وبالتالي تحول دون وقوع مواجهة عسكرية مخوفة بالمخاطر وعالية التكلفة لإسرائيل.

إمكانية وجود حكم معتدل بديل. قد تؤدي هزيمة "حماس" إلى تمهيد الطريق أمام قيام سلطة حاكمة أكثر اعتدالاً في القطاع.

المخاطر والسلبيات:

انهيار مدني. من أجل دفع "حماس" إلى حافة الانهيار، سيتوجب على إسرائيل تشجيع التدهور الكامل للوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي لا يطاق أصلاً في غزة. ولسوء الحظ، من شأن ذلك أن يعمل كعقاب جماعي، وهي سياسة يتعين على إسرائيل أن تحاول تجنبها.

ثورة عسكرية. قد يؤدي الانهيار الاجتماعي-الاقتصادي المعجل إلى دفع "حماس" نحو مواجهة عسكرية مع إسرائيل قبل أن يسفر عن حدوث اضطرابات مدنية مناهضة للنظام في غزة. وكان هذا هو الحال في المواجهات التي وقعت في ٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤ والتي كانت تُعزى جزئياً إلى الضغوط الاقتصادية في غزة. وفي هذا الإطار، تتوقع المصادر الإسرائيلية ديناميكيات مماثلة في أي مواجهة مستقبلية.

إمكانية [قيام] حكم متطرف منقسم. إذا انهار نظام "حماس" من الداخل، فمن المرجح ألا يكون ذلك من عمل حركة "فتح"، إذ تعكس الجماعة صورة فاسدة ومكروهة في غزة. علاوةً على ذلك، تخضع "فتح" لقمع سياسي من قبل سلطات "حماس". والسيناريو الأكثر احتمالاً هو ظهور مختلف التنظيمات المحلية الراديكالية المتطرفة التي ستهيمن على مناطق مختلفة من القطاع. ويمكن لإسرائيل أن تجد نفسها في مواجهة مع دولة فاشلة على بعد بضعة كيلومترات فقط من مدينة عسقلان، حيث تملك القوات المحلية [في القطاع] بنيةً تحتيةً للأنفاق وقدرات صاروخية كانت قائمة أساساً، فضلاً عن عدم وجود أي حافز يدعو إلى ضبط النفس.

اندلاع أزمة معادية لإسرائيل. من المرجح أن يؤدي الضغط الإنساني والاقتصادي والسياسي والوطني لهذا النموذج الذي سيؤثر على غزة إلى اندلاع موجات غضب شعبية عفوية معادية لإسرائيل. فموجات اللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط التي تدفقت إلى سواحل أوروبا تنذر بسيناريو مماثل، وإن كان أسهل، بالنسبة لإسرائيل. إذ يمكن لمئات الآلاف من سكان غزة اليائسين أن يسيروا نحو السياج الحدودي الإسرائيلي، سواء لاحتجاجات سياسية أو بحثاً عن ملجأ في إسرائيل.

نقل مشاكل غزة الاقتصادية إلى إسرائيل. قد تصبح غزة عبئاً مالياً وإنسانياً هائلاً على إسرائيل.

الخلاصة

تُعتبر فرص انتقال السلطة إلى أيدي حكومة أكثر اعتدالاً ضئيلة جداً. فقد جرت معظم عمليات نقل السلطة في العالم العربي بشكل مفاجئ، دون أي تقييم مسبق لطبيعة التغيير ومعناه. وعادة ما أدت هذه العمليات إلى تردّي الأوضاع. وعلى الرغم من وجود توترات اجتماعية في قطاع غزة، إلا أنه لا يبدو أن أي قوة سياسية تهدد نظام "حماس" في الوقت الحاضر. علاوةً على ذلك، لا تسيطر "حماس" على قطاع غزة من خلال القوة والترهيب بشكل حصري. وبخلاف نظام الأسد في سوريا أو نظام مبارك في مصر، لا يزال يُنظر إلى "حماس" على أنها حركة شعبية شرعية.

وإذا فشل هذا الخيار في إحداث تغيير في السلطة، قد يؤدي ذلك إلى نتيجتين محتملتين. وستكون النتيجة الأكثر استحساناً هي أن الحرب الأهلية الداخلية المستمرة ستحت "حماس" على تفضيل احتياجات السكان المدنيين على احتياجات القوات العسكرية. غير أن النتيجة الأقل استحساناً والأكثر ترجيحاً ستكون تصاعد المشاكل الاقتصادية والأمنية في غزة؛ كما وأن احتمال تدهور غزة إلى حالة من الفوضى تشبك خلالها الجماعات المتطرفة على الحدود، هو أسوأ سيناريو محتمل لإسرائيل. وإذا حدث ذلك، فقد تُجر إسرائيل إلى نوع من المشاركة المباشرة أو السيطرة المباشرة، وهي الحالة ذاتها التي يهدف هذا النموذج إلى تجنبها.

النموذج الثالث: استخدام التنمية الاقتصادية لإدارة الصراع

يفترض هذا النموذج أن الظروف الاقتصادية في غزة هي العامل الرئيسي في عدم استقرارها، على أساس أن الاقتصاد ليس السبب الوحيد وراء أعمال العنف في غزة: فالإيديولوجيات المتطرفة والاعتقاد بأن استخدام القوة يمكن أن يغير الحسابات الإسرائيلية يلعبان دوراً كبيراً في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن احتمال نجاح "حماس" في جعل إسرائيل تتصاع لإرادتها هو أمر لم يتم تأكيده خلال التجربة الأخيرة، ويبدو أن قيادة "حماس" في غزة قد قبلت بهذا الاستنتاج بعد "عملية الجرف الصامد". وهذا هو الوقت المناسب إذاً [لقيام قيادة الحركة] بتجربة مسار آخر قد ينجح في تحقيق شيء لشعبها. وبناءً على هذا الافتراض، ستعمل إسرائيل مع المجتمع الدولي على تحسين اقتصاد غزة بشكل كبير من خلال تحسين بنيتها التحتية لإمدادات الكهرباء والمياه، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والسماح لأعداد كبيرة من العمال بالدخول إلى إسرائيل، مع تجاوز نظام "حماس".

الميزات:

قطع الصلة بين الاقتصاد والسياسة. في حين قد يُعد قيام "السلطة الفلسطينية" بإدارة الاستثمارات أمراً مثالياً، إلا أن فصل العناصر الاقتصادية والسياسية قد يسمح لغزة بالاستفادة من الاستثمارات والهيئات الدولية.

خلق فرص للاعتدال والاستقرار. ليس من المتوقع أن تتخلى "حماس" عن رؤيتها الأيديولوجية في تدمير إسرائيل أو عن جهودها لبناء قوة عسكرية للقيام بذلك. وعلى الرغم من هذا، كلما زاد تمتع غزة بتحسينات في مستوى المعيشة، أو حتى بفرصة للقيام بمثل هذه التحسينات في المستقبل القريب، كلما ازدادت صعوبة قيام "حماس" بمبادرة التصعيد العسكري. ويبدو أن خوف "السلطة الفلسطينية" من ازدهار قطاع غزة هو في حد ذاته حافز كبير لـ "حماس". وإذا قَدِّمَت جماعة "الإخوان المسلمين" في غزة نموذجاً حكومياً معقولاً ومستداماً، فسوف يشكل ذلك سابقةً في العالم العربي للحكم الناجح لـ "الإخوان المسلمين".

إمكانية تحفيز التنمية الاقتصادية ذات القدرة التنافسية في "منطقة يهودا والسامرة". لقد قيل الكثير عن التهديد الذي يشكله نظام "حماس" ناجح في غزة على "السلطة الفلسطينية". ومع ذلك، لم يُكتب ما يكفي حول إمكانية اضطراب "السلطة الفلسطينية" على العمل بمزيد من العزم للحد من الفساد الداخلي وتسريع النمو الاقتصادي في "منطقة يهودا والسامرة". إذ لن يسهم تحسين القوة الشرائية لسكان المناطق [التي تديرها "السلطة الفلسطينية"] وغزة في إرساء الاستقرار والأمن فحسب، بل في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي أيضاً.

التوضيح لسكان غزة أن "حماس"، أو استخدامها للقوة، لا يخدمان مصالحهم. إن تحسن الأوضاع المالية لسكان غزة نتيجة للمشاريع الأجنبية وفرص العمل المتوفرة في إسرائيل سيؤكد على الدور الإيجابي الذي تلعبه إسرائيل والمستثمرون على عكس الدور الاقتصادي السلبي الذي تؤديه "حماس".

تحسين صورة إسرائيل على المستوى الدولي. إذا أدت إسرائيل دوراً مهماً في تعبئة الموارد والاستثمارات في غزة وإعادة تنظيمها، فسيتم تقويض الانتقادات الموجهة ضد إسرائيل، على الرغم من العداء الذي يبديه نظام "حماس".

خلق حواجز بين "حماس" وإيران. تلجأ "حماس" إلى إيران كلما شعرت بالعزلة أو بحاجة ماسة إلى المساعدة الاقتصادية. وإذا كان القطاع تحت ضغط اقتصادي أقل، فستتولد حواجز طبيعية بين "حماس" وإيران، مما يُبعد إيران عن أحد حدود إسرائيل على الأقل.

المخاطر والسلبيات:

احتمال استغلال "حماس" للوضع الاقتصادي المحسن لتطوير قدراتها العسكرية. لقد أظهر العقد الماضي أن اقتصاد غزة يخدم في الأساس الاحتياجات العسكرية لحركة "حماس". وبالتالي، فإن تحقيق الرخاء الاقتصادي يعني زيادة الضرائب على

سكان غزة، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة حادة في الاستثمارات العسكرية لـ "حماس". ويمكن أن يصبح معظم الاستثمار الأجنبي في غزة استثماراً في القدرة على الإرهاب الموجه ضد إسرائيل.

التنمية الاقتصادية في غزة قد لا تكون ممكنة. رغم أن العديد من الدول العربية قد تعهدت بضخ استثمارات ضخمة في قطاع غزة في نهاية حرب عام ٢٠١٤، إلا أنه لم يتحقق سوى نسبة قليلة منها في الواقع. فالفلسطينيون بشكل عام، وغزة على وجه الخصوص، لا يُعتبرون من أولويات العالم، ولا حتى في العالم العربي.

مقاومة "السلطة الفلسطينية". ترى "السلطة الفلسطينية" أن الاستثمارات في غزة تقوّض سلطتها السيادية وتشكّل تهديداً حقيقياً لاستقرارها في "منطقة يهودا والسامرة".

اقتصاد أفضل في غزة قد يؤدي إلى إضفاء الشرعية عن غير قصد على حكم "حماس" وأيديولوجيتها. ربما يكون ذلك جوهر جميع المخاطر السابقة. فالإقتصاد الأفضل يعادل نجاح نموذج "حماس" في قطاع غزة. ولا يمثل مثل هذا النجاح تهديداً لـ "السلطة الفلسطينية" فحسب، بل للدول السنية المعتدلة أيضاً.

الخلاصة

قد يؤدي الاستثمار في غزة إلى نجاح "حماس" السياسي في "منطقة يهودا والسامرة" أيضاً. كما أن تعزيز "حماس" لقدراتها العسكرية والإرهابية قد يؤدي إلى سيطرتها على "السلطة الفلسطينية". فإذا كانت الأيديولوجية والسياسة الفلسطينية الداخلية تجعلان المواجهة المستقبلية مع "حماس" أمراً حتمياً، سيقول البعض إنه من الأفضل لإسرائيل أن تحارب منظمة تقتقر إلى الموارد بدلاً من مواجهة منظمة ممولة ومجهزة بشكل جيد.

النموذج الرابع: الحفاظ على الوضع القائم

ستحافظ إسرائيل على اقتصاد غزة في حالته الراهنة - مع منع اندلاع أزمة إنسانية - للإبقاء على سلطة مركزية (١) مردوعة بما فيه الكفاية من قبل "جيش الدفاع الإسرائيلي" كي لا تهاجم إسرائيل و (٢) مسؤولة عن أي هجمات تشنها جماعات إسلامية أخرى، وبالتالي الحفاظ على أمن المواطنين الإسرائيليين على حدود غزة. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه هي نية سياسة إسرائيل الحالية، ولكن من المؤكد أن هذه هي حصيلتها.

الميزات

الإظهار بأن "حماس" لا تستطيع الحكم. مع تدهور الاقتصاد في غزة، سينظر مواطنو القطاع، والعالم إلى نموذج حكومة "حماس" على أنه فاشل.

تعزيز مركز "السلطة الفلسطينية". مع مرور الوقت، ستصبح غزة درساً تحذيرياً لـ "منطقة يهودا والسامرة" بشأن مزايا إدارة "السلطة الفلسطينية" بالرغم من عيوبها وفسادها. وتتمتع "المنطقة" بمعدلات نمو معتدلة، وطبقة وسطى متنامية، وقدر أكبر من حرية التنقل، واحتكاكات منخفضة مع قوات "جيش الدفاع الإسرائيلي". وطالما قارنت "منطقة يهودا والسامرة" مستوى معيشتها مع مستوى المعيشة في إسرائيل، كانت الفجوة محبطة وشجعت على قيام مقاومة عنيفة. ولكن، ما أن انسحبت غزة فعلياً من "السلطة الفلسطينية"، حتى أعطت مجالاً آخر للمقارنة. إذ أن غزة هي تذكير يومي بأن الوضع قد يكون أسوأ بكثير. وبالتالي، تساعد الحياة الصعبة في غزة على خلق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية الأخرى.

التقليل من موارد "حماس". بما أن حجم التعزيزات العسكرية المحتملة لحركة "حماس" يعتمد على صحة اقتصاد غزة، فإن الاقتصاد الضعيف يعني تمكين عسكري أكثر محدودة.

المخاطر والسلبيات:

تكمّن مساوئ هذا النموذج في كونه مؤقتاً. فظاهرياً، هذا هو النموذج الذي تستخدمه إسرائيل حالياً، ولكن بدلاً من أن يعكس استراتيجية واعية، فإنه يعكس شللاً عاماً في ظل مشاكل غزة الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة. وعلى الرغم من أنه من الممكن احتساب احتياجات السكان الأساسية وتلبيتها، إلا أن التراكم الضمني للإذلال واليأس والغضب - إلى جانب الأيديولوجية الإسلامية لحركة "حماس" - يبقى خفياً حتى لحظة تحوله إلى عنف.

الخلاصة

ليس هناك "توازن" في قطاع غزة، والبيانات الاقتصادية التي تنشر من وقت لآخر، بقدر ما هي دقيقة، تشير إلى أن الوضع الراهن سيؤدي في النهاية إلى اندلاع اضطرابات واسعة النطاق - أي الحالة التي تم تحديدها مع النموذج الثاني. وبالتالي، فإن المخاطر التي ينطوي عليها هذا النموذج هي في الواقع المخاطر نفسها التي ينطوي عليها النموذج الثاني - رغم أن مثل هذه الاضطرابات قد تولد فرصة لحشد المجتمع الدولي وراء خطة استراتيجية للتعامل مع المشاكل الأساسية التي تواجه غزة.

الدروس المستخلصة من هذه النماذج

ليس أمام إسرائيل حالياً أي خيار جيد فيما يتعلق بقطاع غزة، كما أن أي محاولة لتسوية الوضع عن طريق تفويض نظام "حماس" ستطرح مخاطر جسيمة على الأمن والاستقرار. وبما أن "حماس" هي العدو ذكي وستحاول إحباط استراتيجية إسرائيل الرامية إلى الإطاحة بها، فمن المرجح جداً أن يعاني الاستقرار والأمن [في غزة] على حساب أي تغيير إيجابي كبير. إن النموذج الرابع هو عبارة عن وهم، تماماً مثل قصة الرجل الذي يسقط من الطابق العاشر، ويقول بينما هو يمر عبر الطابق السادس، "الأمر على ما يرام حتى الآن". فالهدوء النسبي في السنوات الأربع الماضية لا يمثل وضعاً مستقراً، بل مجرد هدوء قبل التصعيد المقبل.

وبالتالي، فإن النموذج الوحيد القابل للتطبيق هو النموذج الثالث، أي تحسين الوضع الاقتصادي في غزة. يجب تنظيم تحالف دولي للتعامل مع أزمة غزة، يعمل على تشجيع عودة "السلطة الفلسطينية" إلى القطاع دون أن يشترطها. وينطوي هذا النموذج على مخاطر واضحة وجلية، ولكن يمكن التعامل معها وإدارتها بالمقارنة مع الخيارات الأخرى. ولا ينبغي أن يفسر اختيار نموذج التحسن الاقتصادي على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن المعاناة الشديدة [لسكان] غزة التي طالعت عقوداً. إذ يوضح هذا النص بجلاء أنه من خلال استثمار الموارد القليلة المتاحة في الأنفاق، والصواريخ، والقدرات العسكرية الأخرى على حساب الرفاهية الاجتماعية، تتحمل "حماس" كامل المسؤولية. ولا ينبغي تفسير هذا النموذج على أنه خوف من اندلاع حرب أخرى مع "حماس". ففي الشرق الأوسط، من الخطأ التصرف فقط بدافع الخوف من الحرب - لأن الخوف يديمها. إن جهوزية قوات الجيش الإسرائيلي والمجتمع عامة واستعدادهم للدفاع عن وطنهم، إلى جانب حقيقة أن الخاسرين الرئيسيين هم "حماس" وسكان غزة، يجب أن تردع "حماس" من القيام بتصعيد عسكري. ففي فترة "عملية الجرف الصامد" التي دامت ٥١ يوماً، لم تنجح "حماس" في تحقيق أي فائدة لسكان غزة. و عوضاً عن ذلك، تضاعفت المشاكل إلى درجة اضطرت فيها "حماس" إلى الاعتراف بأن جهودها الرامية لحكم القطاع قد باءت بالفشل وحاولت التخلي عن مسؤوليتها كسلطة مدنية.

لدى إسرائيل مصلحة في أن تكون جزءاً من مثل هذه المبادرة الدولية، من أجل تعزيز أمنها الخاص، وضمان الرفاه الاقتصادي لشعبها وسكان غزة، والحفاظ على صورتها الدولية. لقد فكت إسرائيل ارتباطها بغزة، لكن غزة لم تفك ارتباطها بإسرائيل، والمشاكل التي تنجم عن أي وضع متطرف في غزة ستقع في النهاية على عتبة إسرائيل.

خطة لتنفيذ النموذج الثالث

يفترض المنطق السليم أن أي مبادرة إسرائيلية لتحسين حياة سكان غزة يجب أن تكون مشروطةً بتجريد "حماس" من السلاح. ومع ذلك، ففي ظل الوضع الحالي، يمكن لإسرائيل أن تبدأ في تقديم مساعدة اقتصادية بشرط أن تتوقف "حماس" عن تعزيز قوتها العسكرية، على أن تتبع ذلك عملية التجريد من السلاح. ومن شأن هذا النهج التدريجي أن يعزز الأمن الإسرائيلي على المدى الطويل، نظراً لأن السبيل الوحيد لضمان التجريد من السلاح على المدى القصير هو من خلال العملية العسكرية الخطرة المبينة في النموذج الأول. وإذا كانت "حماس" مهتمةً حقاً بإزدهار شعب غزة، فالخيار الوحيد أمامها هو أن تنزع سلاحها. وإذا لم يتم تحديد ذلك كهدف، فلن تتردد إسرائيل في منع إيصال المساعدات ووقف تنفيذ الإجراءات الضرورية لتنمية غزة.

إن الخطة تتبع بفعالية نهج "المِلقط"، مما يحد من مساحة المناورة لدى "حماس" ويجبرها على درء المخاطر التي تهدد إسرائيل بينما تجلب الفائدة على اقتصاد غزة. ويشمل هذا النهج مجالين هما:

الأمن: التقليل من تهديدات "حماس" من خلال تطوير القدرة على التصدي لإمكانات "حماس" العسكرية الهجومية، واستحداث قدرات هجومية أفضل.

الاقتصاد: إنشاء بيئة اقتصادية أفضل لسكان غزة وجعل إمكانية قيام "حماس" بتصعيد الموقف نحو جولة أخرى من العنف أكثر صعوبة.

ومن شأن هذين الإجراءين أن يعملوا معاً على الحد من الدافع الذي يكمن وراء استخدام القوة. وبعبارة أخرى، التجريد من الإرادة وكذلك من القدرة.

المرحلة الأولى: شل الإمكانيات العسكرية لحركة "حماس"

تتعامل إسرائيل منذ ثمانينيات القرن الماضي مع موجة من المنظمات الإسلامية في المجالين السياسي والعسكري. ومن أجل التكيف بشكل أفضل مع هذه التهديدات الأخيرة، استخدم "جيش الدفاع الإسرائيلي" خبرته الواسعة في التعامل مع منظمات مثل "حماس" و"حزب الله" لتطوير مفهوم للتحويل العسكري يتناسب مع التحديات الفريدة التي يواجهها.

إن التكنولوجيا المتاحة لإسرائيل حالياً لم يسبق لها مثيل من ناحية الابتكار والتنوع. فتطوير هذه البنية التحتية التكنولوجية واستخدامها، إلى جانب نظام "القبة الحديدية" والحاجز التحت أرضي لمواجهة خطر الأنفاق ما تحت الأرض، سيسمح لقوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" بإجراء تقييم أكثر دقة للفرص الهجومية.

إن القدرة العسكرية الفعالة ضد التهديدات التي تتجاوز سياج غزة ستمكّن إسرائيل من المساعدة في تنمية اقتصاد غزة ومنع حدوث أي حالة قد تؤدي فيها هذه التنمية إلى تعريض المصالح الأمنية لكل من إسرائيل و"السلطة الفلسطينية" للخطر. وستبقى "حماس" سلطةً سياسيةً في قطاع غزة، لكن ستجد نفسها أسيرة للمصلحة العامة المتنامية المتمثلة بتعظيم الرفاهية الاقتصادية والحد من عدم الاستقرار العسكري. وستراجع أهمية "حماس"، ليس كقوة عسكرية فحسب، بل كقوة سياسية أيضاً، لا تؤثر فعلاً على حياة سكان غزة في ظل المساعدات الاقتصادية الخارجية لغزة.

ويكمن الخطر هنا، كما هو الحال دائماً، في قدرة العدو على التكيف وتوظيف تكنولوجيات جديدة وإحباط التفوق الجديد لإسرائيل. ومع ذلك، فطالما تواصل إسرائيل سيطرتها الأمنية المطلقة على غزة، وتواصل التعاون مع الجيش المصري في سيناء، فسيكون من الصعب بشكل خاص بالنسبة لـ "حماس" تحقيق هذا الاحتمال، وسوف يكون ذلك، على أقل تقدير، عملية طويلة ومطوّلة.

المرحلة الثانية: تعزيز اقتصاد غزة

تدعو المرحلة الثانية إلى بناء بنية تحتية اقتصادية حقيقية ودائمة في غزة وزيادة القوة الاقتصادية في الوقت الذي يتم فيه استخدام أدوات الضغط السياسية لتجاوز العقبات.

الجانب الاقتصادي. في الماضي، غالباً ما كانت التبرعات الدولية الداعمة لغزة تقع في الأيدي الخاطئة، أو لم تُستخدم لإكمال مشروع [معين]، أو حتى لو استخدمت، كان سيتم تدمير المشروع في العملية التالية. وبموجب النموذج المقترح، سيتعهد تحالف دولي بدفع أموال لدعم مشاريع معينة، سبق وأن حددتها الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، لن تذهب التبرعات مباشرة إلى غزة، بل إلى المنظمة الدولية المُنفّذة. ويمكن أيضاً اعتبار هذه "التبرعات" بمثابة استثمارات من شأنها تحقيق عائدات. وسيقلل هذا الترتيب من قدرة "حماس" على إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الاقتصادية إلى القطاعات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بتدمير المشاريع، تلتزم إسرائيل بعدم الإضرار بمشاريع محددة طالما لم ينشأ منها أي نشاط إرهابي.

الجانب السياسي. ينطوي ذلك على بناء تحالف دولي يضم دولاً عربية براغماتية (مصر والسعودية ودولة الإمارات والأردن) للضغط على "السلطة الفلسطينية" و"حماس" لتنفيذ هذه الخطة. ومن الضروري أن تؤدي "السلطة الفلسطينية" دوراً محورياً في غزة قدر الإمكان.

كما سيتعين وجود طرف ثالث لإدارة المشاريع كآلية رقابة فعالة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب عملية "الجرف الصامد"، ضمنت "آلية إعادة إعمار غزة" عدم ذهاب الاسمنت الذي يدخل قطاع غزة إلا إلى مبادرات إعادة الإعمار المدنية وليس إلى تعزيز القوة العسكرية.

المرحلة الثالثة: تعزيز اقتصاد "السلطة الفلسطينية"

إذا كان نصيب الفرد من "الناتج المحلي الإجمالي" في "منطقة يهودا والسامرة" يبلغ حالياً ٢٣٠٠ دولار أمريكي في السنة (مقارنةً بأقل من ١٠٠٠ دولار في غزة وما يقارب ٣٨ ألف دولار للفرد في إسرائيل في عام ٢٠١٦)، فيجب على كل زيادة في غزة أن تكون مصحوبةً بنمو مساوٍ أو أفضل في "منطقة يهودا والسامرة". وهذا يعني أن على إسرائيل أن تساعد في خطة دولية مزدوجة للاستثمار في غزة وفي "منطقة يهودا والسامرة". وللمساعدة في الموازنة بين المتبرعين والمستثمرين، يجب على إسرائيل حشد "الاتحاد الأوروبي" والحكومة الأمريكية للحد بشكل كبير من الفساد داخل "السلطة الفلسطينية".

إن حجم النمو في "منطقة يهودا والسامرة" أمر مهم، ولكن ليس أكثر من واقع أنه إلى جانب الطبقة المتوسطة المتنامية، فإن قسماً من الفلسطينيين قد تُرك إلى الوراء. ولتشجيع الاستثمار في غزة وأراضي [الضفة الغربية]، ستواصل إسرائيل تقليل انخراط "جيش الدفاع الإسرائيلي" في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في "منطقة يهودا والسامرة". وفي حين تولت إسرائيل قيادة هذا الجهد على مدى سنوات عديدة، فمن الضروري تعزيزه عن طريق بناء طرق اتصال مستقلة غير منظمة بين المجتمعات الفلسطينية، مما يسمح لعامة الشعب أقصى قدر من حرية التنقل. ولن تقلل هذه الخطوة من مرارة الفلسطينيين فحسب، بل تخدم أيضاً المصالح الإسرائيلية على المدى الطويل.

المرحلة الرابعة: القضاء على التهديدات الأمنية المحتملة التي تواجهها إسرائيل

في المراحل المبكرة لـ "حماس" كمنظمة مقاومة فقط، رأت الحركة أن استخدام القوة العسكرية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها كمنظمة، أي تحقيق الذات من خلال تطبيق أيديولوجيتها الجهادية. ولكن، بعد أن استلمت "حماس" السلطة كحكومة، تبنت المبدأ "الهوبيسي" القائل إن الحاكم هو الذي يحتكر استخدام القوة. وبالتالي، هناك سيناريو محتمل يسمح فيه الرخاء الاقتصادي في القطاع لحركة "حماس" بأن تعتبر في النهاية أن امتلاك القوة العسكرية أو استخدامها غير ضروري لتحقيق الذات. فإذا كان سكان غزة يتمتعون بالرخاء الاقتصادي، فقد تصبح القوة العسكرية عديمة الأهمية تماماً، حيث لن تحتاج إليها "حماس" لكي تحكم القطاع. وبالطبع، ليس بالضرورة أن ينطبق هذا الأمر، وأن إسرائيل على استعداد تام لجميع السيناريوهات الأخرى.

الخاتمة

تمثل أربعة نماذج مختلفة - ليس أي منها مثالياً - الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام إسرائيل في الوقت الراهن. ومع ذلك، فإن الخيار الثالث - أي إحداث تحسينات جوهرية في اقتصاد غزة - هو الخيار الأكثر إنسانية الذي يملك القدرة على التطور ليحقق النتيجة المنشودة لإسرائيل. ولكي يحدث ذلك، سيتعين على إسرائيل تنفيذ هذا النموذج من خلال أربع مراحل شاملة هي:

1. التحول العسكري الذي سيمكن الجيش الإسرائيلي من توفير استجابة أمنية مثالية ضد تهديدات "حماس" الناشئة، وذلك بأقل تأثير ممكن على الجبهة الداخلية الإسرائيلية
2. الاستثمار الاقتصادي الموجه وتوظيف أدوات الضغط السياسية على الجهات الفاعلة الفلسطينية المحلية لتنفيذ المشاريع وتحفيز التنمية الاقتصادية
3. تحقيق ازدهار موازي في مجال الاقتصاد والبنية التحتية في غزة و"منطقة يهودا والسامرة"
4. القضاء على المخاطر الأمنية التي تشكلها "حماس" على إسرائيل

ستقوم هذه المراحل الأربعة، إلى جانب سياسة الردع الإسرائيلية المستمرة، بتحسين كل من الظروف الاقتصادية لغزة والوضع الأمني لإسرائيل. وإذا قررت جميع الجهات الفاعلة الوقوف وراء هذه المبادرة، فقد تتحول إلى حقيقة واقعة.